

ط.د. طوبيري فاطمة

الفلسفة الجديدة للذكاء الاقتصادي كأسلوب للحوكمة ضمن معطيات النزاهة الأخلاقية

الملخص

لم يعد من قبيل الصدفة عدم اكتفاء القادة والمدراء بالوقوف خارج أسوار منظماتهم لمراقبة ما سيحدث. وإنما بالسعي جاهدين في السبق للحصول على المعلومة وكل ما يتعلق بها كمرادف لرهانات السلطة، بغية تحسين مستويات الجودة والتنافس. وهذا ما تتكفل به آلية الذكاء الاقتصادي والذي صار يتبوأ أهمية خاصة في أجندة المال والأعمال في الوقت الراهن على مستوى كل منظمة عمل، خاصة إذا صبح بقيم أخلاقية تضمن نزاهة التعامل، ومصداقية المعلومة وكذا استخدامها بطرق مشروعة. هنا يمكننا القول أنه كلما كان نشاط الذكاء الاقتصادي يمتدح بالعبادئ النزيفة وممارسا في أطر قانونية، كلما حقق أهدافه الجوهرية ورسخ معالم : الشفافية، المسؤولية، المساواة، وكذا الإنصاف كلوائح للحكومة والتي هي الأخرى لا تقوم بمعزل عن الجانب الأخلاقي حسبما نص عليه القسم العاشر من القواعد الجديدة للحكومة التي أصدرتها بورصة نيويورك بالولايات المتحدة مؤخرا، والتي تندد بضرورة إقرار ميثاق سلوكيات وأخلاقيات العمل في الحكومة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي، الحوكمة، النزاهة الأخلاقية، أخلاقيات الأعمال، السياسات الأخلاقية.

Fatima Touihri

THE NEW PHILOSOPHY OF ECONOMIC INTELLIGENCE AS A METHOD OF GOVERNANCE WITHIN THE PARAMETERS OF MORAL INTEGRITY

Abstract

It is not a coincidence that leaders and managers are not content to stand outside the walls of their organizations to monitor what will happen, but rather to strive in the forefront to obtain information and everything related to it as a synonym for the bets of power, in order to improve levels of quality and competition, at the level of every business organization, especially if it is dotted with ethical values that guarantee the integrity of dealing, credibility of information, as well as its use in legitimate ways.

Here we can say that the more the economic intelligence activity is saturated with fair principles and is practiced in legal frameworks, the more it achieves its essential goals and establishes the parameters of: transparency, responsibility, accountability, which condemns the need to adopt a code of conduct and business ethics in governance.

Keywords: *economic intelligence, governance, moral integrity, business ethics, ethical policies.*

الفلسفة الجديدة للذكاء الاقتصادي كأسلوب للحوكمة ضمن معطيات النزاهة الأخلاقية

THE NEW PHILOSOPHY OF ECONOMIC INTELLIGENCE AS A METHOD OF GOVERNANCE WITHIN THE PARAMETERS OF MORAL INTEGRITY

ط.د. طوبيري فاطمة(*)

طالبة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة تلمسان

مقدمة:

إن الميل الشديد في الحصول على المعلومات القيمة ذات المنفعة الكبيرة قبل المنافسين الآخرين في نفس ميدان النشاط، يعد أهم المقومات لإرساء معالم الذكاء الاقتصادي والذي يعد أداة تسيير جديدة لاتخاذ القرارات السليمة في بيئة ديناميكية لاقتصاد معرفي محض.

هنا تقف جل المنظمات على اقتناص نقاط القوة وتفادي نقاط الضعف، لتكون أكثر تنافسية في عالم صار يروج للامتثال للقوانين والقيم الأخلاقية، بعد ما شهدته من انهيار لعديد المنظمات والشركات بسبب شيوع الفساد الأخلاقي للإدارة وعدم الاهتمام بسلوكيات وأخلاقيات الأعمال وآداب المهنة.

فصار اقتران الأخلاق بالذكاء الاقتصادي نقطة تحول نقلت الذكاء الاقتصادي الزهيه ونتائجه المرجاة من مجرد فرضية علمية إلى حقيقة موجودة فعلا، وبهذا يمكنك تصور ما يفرزه هذا من تحقيق للجودة وتميز في الأداء والذي يعكس ما يسمى بالحوكمة كمصطلح يتصدر عناوين الصحف ويعزز مبادئ الشفافية،

(*) البريد الإلكتروني: « Fatima_touihri@Yahoo.fr »

المساءلة، المسؤولية والعدالة وهي نقاط تنصهر فيها كل من: الذكاء الاقتصادي، الأخلاق، والحوكمة.

وفي ظل هذه المعطيات تتضح معالم الإشكالية في التساؤل المركزي التالي:

هل يعد الطابع الأخلاقي للذكاء الاقتصادي فلسفة جديدة للحوكمة؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

أ- ما مفهوم الذكاء الاقتصادي وما هي مختلف عناصره؟

ب- كيف يتشكل هيكل الذكاء الاقتصادي؟

ج- كيف يتحول الذكاء الاقتصادي إلى ذكاء اقتصادي نزيه؟

د- ما هي مختلف السياسات الأخلاقية للارتقاء بجودة الذكاء الاقتصادي؟ وما أهدافها؟

هـ- ما الحوكمة وما علاقتها بالأخلاق؟

أهداف البحث:

- إيجاد العلاقة بين الذكاء الاقتصادي، الأخلاق، والحوكمة.

- إدراك رهانات الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي في دنيا العولمة.

- توضيح وتبسيط مفاهيم الحوكمة وعلاقتها بالأخلاق.

- التطرق للمورد البشري ضمن آليات الذكاء الاقتصادي باعتبارها العنصر المرن والأكثر احتكاكا بالقيم الأخلاقية.

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذه الورقة البحثية في محاولة توضيح أهمية القيم الأخلاقية كجوهر الحوكمة في المجال الاقتصادي وبالأخص في الذكاء الاقتصادي كرهان على مدى كفاءة الإدارة في منظمات الأعمال، وكنقطة أساسية في تحقيق التنمية الوطنية

إلى جانب تفادي العديد من الأزمات الناتجة عن الفساد الأخلاقي والتي صارت حديث الساعة.

محاوّر البحت:

- ✓ عموميات حول الذكاء الاقتصادي.
- ✓ الارتقاء بجودة الذكاء الاقتصادي "الذكاء الاقتصادي النزيه".
- ✓ الحوكمة ثمره الذكاء الاقتصادي النزيه في دنيا الأعمال.

المحور الأول : عموميات حول الذكاء الاقتصادي

1- مفهوم الذكاء الاقتصادي:

إذا كانت الهيمنة العسكرية في وقت ليس بالبعيد، تعني تفوق القائد عن غيره في الوصول إلى المعرفة" فمن حاز على المعلومة حاز على القوة" حسبما تقدم به أبرز أحد العسكريين آنذاك، وهذا يعد أبسط صورة للذكاء الاقتصادي وأولمراحله.

وهو لا يختلف عنه تماما في وقتنا الحالي، إذ تعد المعلومة فيه تلك الورقة الراحبة والرخصة الجديدة لنجاح أي منظمة عمل وسلاح استراتيجي لمواجهة تحديات بيئتها الخارجية .

ويعرف الذكاء الاقتصادي بأنه: "أسلوب تسيير حديث، ومنهج عمل جديد يجعل المنظمة في حالة تأهب دائمة بفضل معلومات أكيدة، كاملة، ذات مصداقية وجودة عالية، تستغل بشكل جيد وفي الوقت المناسب بغية اتخاذ القرارات الإستراتيجية¹ من جهة وتطوير أساليب العمل والمنتوج من جهة أخرى لتصبح المؤسسة ذات قدرة تنافسية أمام نظيراتها في دنيا الأعمال .

ولقد قدمت "مجموعة العمل في المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا Martre 1994 أول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي على أنه : مجموعة من

¹ فرج شعبان، دباغي مريم، الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية كآلية للوقاية من الأزمات في منظمات الأعمال، مؤتمر دولي حول أدوات التسيير الحديثة في منظمات الأعمال ودورها في الوقاية من الأزمات، جامعة البويرة، 2015، ص 3.

النشاطات المنسقة من البحث، المعالجة، وبث المعلومات المفيدة للأعوان والمتدخلين الاقتصاديين، في ظل أفضل شروط الجودة، الآجال والتكلفة لصياغة استراتيجياتهم وذلك بطريقة قانونية تضمن حماية تراث المؤسسة.

ولعل أشمل تعريف حسب رأي الباحث الذي يعتبر الذكاء الاقتصادي ذلك النظام المتكامل الذي يضم وسائل بشرية وتقنية¹ ولهذا يمكنك تخيل ما سيكسبه هذا التزاوج بين التقنية الجديدة والموارد البشرية المؤهلة من سبق في اكتساب المعلومات الدقيقة من جهة واتخاذ القرارات المناسبة من جهة أخرى لصالح المنظمة، مستخدميها والمتعاملين معها في البيئة الخارجية وضمان مركزها التنافسي.

2- عناصر الذكاء الاقتصادي :

"يشمل الذكاء الاقتصادي حسب Alain Juillet سنة 2005 على السيطرة وحماية المعلومة الاستراتيجية لجميع الأعوان الاقتصاديين من أجل الوصول إلى المنافسة في المجال الاقتصادي، الأمن الاقتصادي وأمن المؤسسات، تعزيز سياسة التأثير"².

من خلال هذا التعريف تبدو جليا عناصر الذكاء الاقتصادي والتي تضم بشيء من التفصيل ما يلي:-

أ- التنافسية : والتي تجمع بين أسلوبين متكاملين : الإنذار والمتابعة أولهما بتنبية المسؤولين للظواهر الجديدة من خلال إجراءات البحث والتطوير من جهة، وتجميع الخبرات والمعلومات العامة والخاصة، أما الثانية تسمح بتتبع التطورات³

¹ حمداني محمد، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملاءمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012، ص 12.

² طبياخي سناء، مذكرة ماجستير حول الذكاء الاقتصادي، اقتصاد وتسيير المعرفة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008، ص 4.

³ خلفاوي شمس ضيات، الذكاء الاقتصادي رهان لتسيير المؤسسات الحديثة، كجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد العاشر، 2013، 235.

وتعقب الفرص سواء بالحصول على الأسواق الخارجية أو بتبني أسلوب جديد للتسيير والمنافسة¹.

ب- "الأمن الاقتصادي وأمن المؤسسات: لا يجب أن نغفل عن الجانب الدفاعي للذكاء الاقتصادي، باعتبار كافة نشاطاته تقع تحت وطأة التدابير القانونية"² من خلال توفير ضمانات حماية المؤسسة من الخطر الاقتصادي وتهديدات التحررات الاقتصادية العالمية التي خلفتها العولمة ومجارياتها، إذ صار الأمن الاقتصادي نقطة محورية في دائرة المصالح الأساسية للأمة³ و صار أمن المعلومة يتعلق بحماية الاقتصاد الوطني من جميع أشكال الجوسسة الاقتصادية وقرصنة الأساليب والمخططات الإنتاجية للمنتوجات المحلية، وهو ما يلزم السلطات والهيئات الوصية باتخاذ الاحتياطات والحذر الضروريين بفضل الذكاء الاقتصادي.

ج- "التأثير: من خلال الاستثمار في المعلومة لجعل المؤسسة أكثر تكيفا مع المحيط ما يجعل منها تتخذ قرارات ناجحة من جهة وتحقق أهدافا إستراتيجية من جهة أخرى"⁴.

وللتأثير وسائل منها ماله علاقة بحملات الاتصال أو من خلال التأثير الفكري على القادة أو بالعمل الضغطي لسن القوانين، وهذا ما يعكس اتساع مجال التأثير الذكاء الاقتصادي حتى فيما يتعلق بالأمن والمساندة السياسية.⁵

3- خصائص الذكاء الاقتصادي:

"إن الذكاء الاقتصادي الهادف هو عملة بوجهين أحدهما دفاعي والآخر هجومي ما يجعله يمتلك خاصيتين:

https://www.google.fr/profile%2FRedha_Tir%2Fpublication%2F290394954_aldhka_alaqts_ady_wsylt_1ladmaj_albhth_kZ0iA

² حمداني محمد، المرجع نفسه، ص 235.

³ طبياخي سناء، المرجع نفسه، ص 4.

⁴ فرج شعبان، دباغي مريم، المرجع السابق، ص 11.

⁵ خلفاوي شمس ضيات، المرجع السابق، ص 236.

١ - الخاصة الدفاعية: تتجلى من خلال تسيير المعلومات بطريقة استراتيجية، وحماية الإرث غير المادي

و المعلوماتي بطريقة شرعية، وكذا دعمه لصناع القرارات وصياغة الاستراتيجيات من خلال جماعات الضغط من جهة، وتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين من جهة أخرى .

ب- الخاصة الهجومية: لخلق مكانة وحصة سوقية وتحقيق مركز تنافسي في ظل التغيرات البيئية"¹.

4- أعوان الذكاء الاقتصادي:

لأن الذكاء الاقتصادي يشمل الوسائل البشرية فإنه لابد من التطرق للأعوان الذكاء الاقتصادي وهم على ثلاثة :

"١- المقررون : هم من يتخذون القرارات الصائبة، باعتبارهم الأكثر دراية باحتياجات المؤسسة للخروج بأحسن منتج ذو ربحية مثلاً وهذا حسب طبيعة نشاطها، أو تقديم جملة من التوجهات لتجنب المخاطر و التهديدات وضمان الوضع السوقي والتنافسي للمنظمة .

ب- اليقظون: هم الأشخاص المسؤولون عن المنهجية لجمع المعلومات وترقب مصادرها ثم القيام بتحليلها، هدفهم الحصول على دلالات ومعلومات ذات قيمة مضاعفة تمكن المقررون من الاعتماد عليها .

ج- الزبائن:هم الحلقة الأخيرة من النظام يمكنهم تمثيل دور المقرر أو اليقظ"².

¹ حلبي لامية، مذكرة ماجستير حول دور اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2009، ص 74.

² فيلاي اسماء، مذكرة ماجستير حول الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية الواقع والمجهودات، الإدارة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2014، ص 43.

كما أننا قد نجد تسميات أخرى لأعوان الذكاء الاقتصادي وهم الملاحظون الخبراء وكذا المقررون، إلا أن الأمر المهم يكمن في تكوين أفراد هذه المصالح في مجال الذكاء الاقتصادي وإدارة المعرفة وأنظمة المعلومات وكذا استخدام الكفاءات من الناحية التقنية إلى جانب ترسيخ المعالم الأخلاقية ضمن هذه الكفاءات البشرية لجني الثمار المرجوة منه من شفافية، تنافسية وحماية المعلومات وأمن اقتصادي وكذا تعزيزاً للتأثير.

المحور الثاني: الارتقاء بجودة الذكاء الاقتصادي "الذكاء الاقتصادي النزيه":

إن "أول تعريف للذكاء الاقتصادي سنة 1967 دل على أنه نشاط إنتاج المعرفة وتخزينها في إطار قانوني من مصادر مفتوحة يسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية للمنظمة"¹ بمعنى أن الذكاء الاقتصادي يمارس في إطار القانون واحترام القواعد الأخلاقية بخلاف التجسس الذي يسعى إلى البحث عن المعلومات بوسائل وطرق غير لائقة، هنا صار من الضروري لنجاح الذكاء الاقتصادي اقترانه بالأخلاق وتوطئتها عند ممارسة كافة عناصره من تنافسية، حماية، وتأثير كأساس يدفع بالمؤسسة إلى الرقي والاستمرار.

ومن هنا لابد إن نخرج على ما يعرف بالأخلاق وأخلاقيات العمل لتستطيع فهم الفلسفة الجديدة للذكاء الاقتصادي المقترن بالطابع الأخلاقي.

1- مفهوم الأخلاق وأخلاقيات العمل :

أ- الأخلاق: مصطلح أصله يوناني مشتق من كلمة Ethics وهي انفعال الظاهرة بحركة الباطن وإرادته وهي مرتبطة عموماً بالعقيدة والشريعة معاً²، ما يجعلنا ننظر

¹ عبد الفتاح بو خمخم، صالحي محمد، الذكاء الاقتصادي سياسة حوار بين المنظمة ومحيطها، مؤتمر علي حول ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الاردنية، الاردن، 2012، ص 346.

² بريس عبد القادر، حمو محمد، البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من أثار الأزمة المالية العالمية، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص 5.

إلى الأخلاق" كجملة من المبادئ والخطوط الإرشادية بدلا من أنها مجرد تلك القواعد الجامدة"¹.

وهي من المفاهيم التي لا يقل تعريفها صعوبة عن القيام بها وتطبيقها، فبعض المناهج تعرفها بوصفها نظرية تدور حول مدى صحة أو خطأ² السلوك النابع عن قواعد ومبادئ معينة.

أما إذا صب هذا في قالب الأعمال وبيئة العمل نجد عبارة شهيرة مفادها: "أخلاقيات الأعمال هي الأعمال الجيدة"³ والتي يمكن ترجمتها على النحو الموالي:

"كل امتزج السلوك الإداري بالمعايير والمبادئ القائمة على المصادقية، الثقة، القيام بالأعمال الأهداف عدم إلحاق الضرر بالآخرين، عدم الخداع في أي تعاملات، عدم التحيز لأي طرف على حساب غيره أو بعبارة أخرى الأخلاق"⁴، كلما اتضحت وجهة المدراء والقادة في صنع القرار وارتفعت الفعاليات الاقتصادية بالمنظمة لاتسامها بخصائص: الاستقلالية، الموضوعية، الأمانة، الشفافية والنزاهة وكلها تصب في معنى وحيد ألا وهو الذكاء الاقتصادي النزيه .

2- السياسات الأخلاقية للمنظمات:

الأخلاق والأبعاد الروحية ليست إطارا أو ديكورا للاقتصاد"⁵، إنما تكتسي صفة الإلزام في التطبيق والتمثيل بناء على قاعدة قانونية تعاقب المخالف لهذه القواعد والمبادئ.

¹ جون سوليفان، الكسندر شكونيكوف، أخلاقيات العمل: المكون الرئيسي لحوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2006، ص7.

² هامبتون للدراسات والتدريب، ترجمة رشا أكرم العمارة، أخلاقيات الأعمال الإدارية والتجارية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2015، ص34.

³ أحمد إبراهيم عبد الهادي، أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية للمنظمة، 2000، ص4.

⁴ Dr. Maaradj Houari دور أخلاقيات الأعمال في الرفع من تنافسية المؤسسة دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية.doc

⁵ بريس عبد القادر، حمو محمد، المرجع السابق، ص6.

"إذ نجد العديد من المنظمات تفرض جملة من السياسات المتعلقة بالسلوك الأخلاقي لماله من دور فعال في النظام الرقابي بها، وتتراوح هذه السياسات بين المواظب البسيطة في شكل بيان أو دليل الأخلاقيات¹ المنظمة أو سياسات من الوزن الثقيل تحوي شروطا سلوكية محددة ويعاقب فيها المقصر.

وهي عموما تركز على على القيم الأخلاقية والنزاهة من جهة، وتلزم العاملين بإتباعها من جهة أخرى، مما يضمن حسن سمعة المنظمة ومصداقيتها، كما تعمل على حماية المعلومات وضمان سريتها مع ضرورة "تخفيض وإزالة الحواجز والإغراءات التي تدفع بالأفراد إلى ارتكاب تصرفات غير مستقيمة وغير قانونية أو بالأحرى غير أخلاقية"².

فوجود مثل هذه السياسة على مستوى كل منظمة عمل سيؤدي إلى مزيد من الوعي الأخلاقي، والتوسع في التطبيق وتجنب الكوارث الأخلاقية.

إلا أن هذه السياسات تتراوح بين الواقع والخيال منها ما يطبق بحذافيره على مستوى المنظمات لتحقيق غاياته ومنها ما يسعى إلى إظهار "الصورة الوهمية لموظفي الشركة على أنهم موظفون صالحون بهدف التملق والحد من المسؤولية القانونية للمنظمة"³.

3- أهداف السياسات الأخلاقية في المنظمات:

"إن التحدي الكبير للمنظمة لا يكون فقط في القدرة على استيعاب المعرفة والتكنولوجيا بقدر ما يكمن في القدرة على صياغة قيم أخلاقية وحضارية ومؤسسية جديدة، نظرا لما لهذه الأخيرة من أهداف تتمثل فيما يلي:

❖ تقوية الإحساس بالانتماء والولاء للشركة الذي يقوم وبدرجة كبيرة على الثقة كقيمة في الاقتصاد الجديد الذي يتجه أكثر فأكثر نحو اقتصادات الثقة.

¹ هامبتون للدراسات والتدريب، ترجمة رشا أكرم العميرة، المرجع السابق، ص 136.

[Dr. Maaradj Houari- دور أخلاقيات الأعمال في الرفع من تنافسية المؤسسة دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية.doc](#)²

³ هامبتون للدراسات والتدريب، ترجمة رشا أكرم العميرة، المرجع نفسه، ص 137.

- ❖ تحقيق الأرباح النزهة فليس كل ربح هو لأخلاقي لأن الربح محايد وهذا أمر بديهي فالأصل هو كيفية تحقيق هذا الربح أي مشروعية الوسيلة، والسلوك المؤدي إليه.
- ❖ التجانس والوحدة والتوافق الأخلاقي في العمل الإداري في جميع المستويات التنظيمية، وذلك لمنح قدرة أكبر على مواجهة المآزق الأخلاقية وحالة عدم التأكد الأخلاقي.
- ❖ خلق قواعد العمل الإداري التي تساعد على حماية سمعة المهنة الإدارية ومكانتها والحفاظ على المال العام واحترام وقت العمل.
- ❖ حماية العاملين من الأسباب الأساسية المؤدية إلى الانتهاكات الأخلاقية خاصة الضغط من الأعلى بالتطبيق السليم للقوانين والأنظمة وعدم استغلال الموقع الوظيفي.
- ❖ الزيادة في تحسيس الأفراد بالمعايير والقيم الأخلاقية بدلا من تسطيرها فحسب .
- ❖ عدالة الموظف وعدم تحيزه في التعامل مع الآخرين بعدم تفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة"¹.

المحور الثالث : الحوكمة ثمرة الذكاء الاقتصادي النزيه في دنيا الأعمال

يوجد العديد من القضايا التي لا تعدو أن تكون مجرد حبر على ورق ولا تمتلك الكثير من الدول قوانين عنها ولا تستطيع حتى إبداء الرأي حولها سواء بسبب حداثها أو طغيان الطابع السياسي عليها مثل : الذكاء الاقتصادي، الحوكمة، أو حتى الأخلاق .

وهذا بخلاف دولتنا الجزائر ولعل الدليل في ذلك ما جاء به " المؤتمر الدولي لسنة 2008 بعنوان : حكمة المؤسسات والذكاء الاقتصادي والذي أشار فيه وزير الصناعة وترقية الاستثمار " عبد الحميد تمار " إلى ضرورة إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي بغرض فتح سبل تجريبية جديدة، لفائدة صناع القرار الحكوميين

¹<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan000958.pdf> •

والخواص كاستراتيجية في تكييف السلوكات وتوجيه الفاعلين الاقتصاديين والإشراف عليهم من أجل تحقيق مصالحهم وكذا محيطهم الاقتصادي والاجتماعي "1... هذا ما يعكس إرساء معالم الذكاء الاقتصادي النزيه في ظل حوكمة جيدة للمنظمات من أجل جني ثمارها وإضفاء طابع الديمقراطية فيها، هذا ما يجعلنا نتطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالحوكمة كنتيجة حتمية للتزاوج بين الأخلاق والذكاء الاقتصادي .

1- مفهوم الحوكمة:

الحوكمة لفظ لايعتريه الغموض كثيرا، والذي يعني جدية أسلوب الحكم في مجتمع علمأساس الحوار بين الحاكم والمحكوم وشفافية تصرفات الحكام، ووضع قواعد واضحة لمسؤولية أهل الحكم، لمساءلتهم، بغية محاربة الفساد ولكن هل يمكن للحوكمة فعل هذا بعيدا عن المعايير الأخلاقية والتي باتت تشكل جوهر إطار حوكمة المنظمات داخل العمل من جهة، وتؤثر بشكل جلي على جل القرارات الإستراتيجية أو بعبارة أخرى : حوكمة المنظمات تأخذ بعين الاعتبار بناء الهياكل لبلوغ تلك القيم الجوهرية من مسؤولية، شفافية، إنصاف ومحاسبة وهي ركائز الحوكمة بأبسط صورها .

ويمكن تعريف الحوكمة على النحو الموالي :

كأبسط تعريف لها: هي فن تطبيق ممارسة السلطات للإدارة الرشيدة بالمنظمات"2، وتعني بمفهومها الواسع: "كيفية حكم البلد بما في ذلك سياساته الاقتصادية وإطاره التنظيمي بالإضافة إل إلزام بسيادة القانون"3.

وهنا يبدو أنه في ظل الحوكمة لا تلعب الدولة بمفردها على مسرح الأحداث بل إشراكها لاعبون جدد4، بما يفرض عليها أن تفسح لهم المجال لممارسة

¹ خلفاوي شمس ضيات، المرجع السابق، ص 241.

² بريش عبد القادر، حمو محمد، المرجع السابق، ص 2.

³ <http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/pdf/gova.pdf>

⁴ <http://www.pogar.org/publications/ac/2013/14.pdf>

دورهم في جميع نشاطات الحياة بهدف تحقيق الشفافية، العدالة، مكافحة الفساد، منح حق المساءلة.

وبين هذين التعريفين نجد مفهوما تعني فيه الحوكمة وضع الضوابط الفنية والأخلاقية مما يمكن لها حسن الإدارة و يحقق مصالح الأطراف المختلفة.

2- مبادئ الحوكمة :

تقوم الحوكمة على مبادئ هي في الآن ذاته أهداف لها وهي :

أ- الإفصاح والشفافية : يعد هذا المعيار من أهم أهداف الحوكمة ومن المفاهيم الحديثة والمتطورة لها، والتي يجب على الإدارة الواعية الأخذ بها حيث أنها تضمن الشفافية من خلال التدفق الحر للمعلومات والتخلي عن الغموض والسرية، وكذا التضليل¹ وما يقابلها من إفصاح دقيق عنها بطريقة عادلة بين جميع الأطراف في الوقت المناسب ودون أي تأخير وبأقل تكلفة ممكنة"، ويرتبط هذا المبدأ بمبدأ آخر من مبادئ الحوكمة ألا وهو المساءلة فبغيا ب الشفافية لا وجود للمساءلة.

ب- المساءلة: أو كما صدر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999، بعبارة ضرورة الحفاظ على حقوق أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة²، والتي تشير إلى وجود طرق وأساليب مقننة ومؤسسية تلزم احترامها وتمكن من مساءلة الشخص المسؤول ومراقبة أعماله وتصرفاته في الإدارة العامة، مع إمكانية إقالته في حالة تجاوز السلطة أو الاخلال بثقة المتعاملين، وتكون المساءلة مضمونة بحكم القانون ومتخصصة بوجود قضاء مستقل ومحاي د ومنصف، وهذا بهدف خلق الثروة، فرص العمل والحفاظ على المشاريع وتفعيل آليات المشاركة في الرقابة، ولا تقتصر المساءلة على جانب العقاب فقط بل على

¹ أساسيات الحوكمة : مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات التثقيفية، مركز أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص 10.

² بريش عبد القادر، حمو محمد، المرجع السابق، ص 3.

وجود الحوافز أيضا في حالات الإخلاص والوفاء وهي على نوعين : وظيفية وأخرى إستراتيجية طويلة الأمد¹.

ج- المسؤولية : يتضمن هذا المعيار التوجه الاستراتيجي للمنظمة ويرفع من الحس بالمسؤولية لدى شقي الإدارة (مجلس الإدارة وإدارة التنفيذ)، بأن يتصرف كل عضو بدرجة عالية من الأخلاق المهنية كما تقرر المسؤولية بالحقوق "والواجبات القانونية لجميع الأطراف، وكيفية اختيار الأعضاء ومهامهم مما يشجع التعاون بين كافة الأطراف من إدارة بشقيها، والمتعاملين معها في أمور شتى منها الربح، توفير فرص العمل تحقيق الاستدامة الاقتصادية² ... وهنا يتضح أن لكل مسؤولية وجهين أولهما الالتزام وثانيهما المساءلة وهي نتيجتها المنطقية فبقدر الالتزام تكون المساءلة³.

د- المساواة: المساواة أمام القانون أي سيادة أعمال القاعدة القانونية نفسها في الحالات المتماثلة، وبغض النظر عن المراكز الاجتماعية⁴ للأطراف ذات الصلة فمن خلال هذا المعيار تتوفر المعاملة العادلة لجميع الأطراف، مهما كانت صفتهم مما يضمن حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، التصويت، الاطلاع على كافة المعلومات، حق مساءلة مجلس الإدارة وكذا حصتهم عند توزيع الأرباح".

3- ركائز الحوكمة :

"ترتكز حوكمة المنظمة على ثلاث عناصر هي:

أ- السلوك الأخلاقي : أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد، والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالمنشأة و الشفافية في عرض المعلومات المالية وكذا القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة.

¹<http://www.pogar.org/publications/ac/2013/14.pdf>

² أساسيات الحوكمة : مصطلحات ومفاهيم، المرجع نفسه، ص 11.

³<http://www.pogar.org/publications/ac/2013/14.pdf>

⁴<http://www.pogar.org/publications/ac/2013/14.pdf>

ب- تفعيل دور أصحاب المصلحة: بهدف ضمان نجاح المنظمة مثل الهيئات الإشرافية العامة والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة، إلى جانب الأطراف الأخرى التي لها علاقة بالمنشأة.

ج- إدارة المخاطر: بالإفصاح عنها وتوصيل معلومات عنها إلى المستخدمين وأصحاب المصالح¹.

خلاصة:

إن ظهور النظم الذكية برهن على ارتقاء الفكر على المادة، وخلق تحد لكل منظمة بضرورة الإغتراف منها بغية مراوغة التقنية الجديدة وتعميق البنية التنظيمية لها لتستطيع اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتصبح ذات قدرة ذاتية على التكيف مع معطيات البيئة المحيطة، التي أوجبت عليها ضرورة تبني فلسفة جديدة قوامها النزاهة الأخلاقية باعتبار أن الاقتصاد الذي نعيشه هو اقتصاد ثقة أفرزته أزمات نتجت عن فساد أخلاقي على مستوى الإدارة وكذا مواردها البشرية.

فبالرغم من اعتبار الذكاء الاقتصادي أسلوب إدارة مكلف إلا أنه صار ملاذ كل منظمة عمل تسعى للوصول إلى ترسيخ معالم الحوكمة بها كون التناغم الذي أفرزته العولمة من طغيانها للنظم الذكية، وقيم أخلاقية فرضتها موثيقا عليها لاقتصادات قوية، جعل من الحوكمة تأخذ مجراها بطريقة سلسلة تضمن حقوق الأفراد والدولة وجعلها ندا لند عند تطبيق معايير الشفافية، المساءلة، المسؤولية وتضمن الإنصاف بكل معانيه.

¹ بريش عبد القادر، حمو محمد، المرجع السابق، ص 3، 4.

قائمة المراجع :

الكتب :

1. هامبتون للدراسات والتدريب، ترجمة رشا أكرم العمامرة، أخلاقيات الأعمال الإدارية والتجارية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2015.
2. المذكرات :
3. حليبي لامية، مذكرة ماجستير حول دور اليقضة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2009.
4. طباحي سناء، مذكرة ماجستير حول الذكاء الاقتصادي، اقتصاد وتسيير المعرفة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008.
5. فيلاي اسماء، مذكرة ماجستير حول الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية الواقع والمجهودات، الإدارة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2014.

المؤتمرات العلمية :

6. بريس عبد القادر، حمو محمد، البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009.
7. عبد الفتاح بو خمخم، صالح محمد، الذكاء الاقتصادي سياسة حوار بين المنظمة ومحيطها، مؤتمر علمي حول ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الاردنية، الاردن، 2012.
8. فرج شعبان، دباغي مريم، الذكاء الاقتصادي واليقضة الاستراتيجية كآلية للوقاية من الأزمات في منظمات الأعمال، مؤتمر دولي حول أدوات التسيير الحديثة في منظمات الأعمال ودورها في الوقاية من الأزمات، جامعة البويرة، 2015.

مجلات علمية:

9. حمداني محمد، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012.

10. خلفاوي شمس ضيات، الذكاء الاقتصادي رهان لتسيير المؤسسات الحديثة، كجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد العاشر، 2013.

أوراق بحثية :

11. أحمد ابراهيم عبد الهادي، أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية للمنظمة، 2000.

12. خالد خطيب، أخلاقيات الأعمال وأثرها في تفعيل محاسبة المسؤولية في التحديات العالمية المعاصرة، جامعة البتراء، الأردن .

13. منشورات تثقيفية :

14. أساسيات الحوكمة : مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات التثقيفية، مركز أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013 .

15. جون سوليفان، الكسندر شكولنيكوف، أخلاقيات العمل : المكون الرئيسي لحوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2006.

مواقع أنترنت :

16. doc.(الذكاء-الاقتصادي-في-خدمة-منظمة-الأعمال-عبدالرزاق-خليل 5)

17. <http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/pdf/gova.pdf>

18. <http://www.pogar.org/publications/ac/2013/14.pdf>

19. <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan000958.pdf>

20. https://www.google.fr/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=8&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwi94dyh-YbVAhWMDcAKHaYEDNMQFghYMAc&url=https%3A%2F%2Fwww.researchgate.net%2Fprofile%2FRedha_Tir%2Fpublication%2F290394954_aldhka_alaqtsady_wsylt_ladmaj_albht_h_walrttwyr_dmn_mnzwm_t_alkhdm_t_waqh_wafaqh_fy_aljzayr%2Flinks%2F5696b84908ae34f3cf1ddac6%2Faldhka-alaqtsady_wsylt-ladmaj-albht-h-walrttwyr-dmn-mnzwm_t-alkhdm_t-waqh-wafaqh-fy-aljzayr&usg=AFQjCNGh2HlVV8l-EHIX_pMVRTVYrkZ0iA

Dr.Maaradj Houari- دور أخلاقيات الأعمال في الرفع من تنافسية المؤسسة دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية.doc.